بعد تغيير النظام في سورية:
إستراتيجيات التحالف للسعودية والإمارات

عبد الله أربوغا*

* جامعة الدفاع الوطني التركية، تركيا.

ملخص: تشرح هذه الدراسة كيفية تحول تقييمات التهديدات والأولويات الأمنية للجهات الفاعلة الثانوية، وتختبر الإطار النظري في سياق إستراتيجيات السعودية والإمارات في سورية. يتمثل السؤال البحثي للدراسة فيما يأتي: لماذا تخلت السعودية والإمارات عن تحالفهما المشترك في سياساتهما تجاه سورية؟ استُخدِم في هذه الدراسة المنهج المقارن. تأتي أهمية الدراسة من أهمية الكشف عن سلوك السعودية والإمارات خلال الثورة السورية التي بدأت في عام 2011 والاختلافات في نهجهما تجاه إستراتيجيات سورية بعد سقوط نظام الأسد في عام 2024. من المفهوم أن أولويات هذين البلدين الخليجيين، اللذين كان لهما تأثير في المنطقة منذ الانتفاضات العربية، مرتبطة باختيارهما لحلفائهما بعد تغيير النظام في سورية.

الكلمات المفتاحية: السعودية، الإمارات ، سورية، التوافق، الإستراتيجية.

Alignment Strategies of Saudi Arabia and the UAE After Regime Change in Syria

ABDULLAH ERBOĞA*

ORCID NO: 0000-0002-4435-5220 abdullah.erboga@msu.edu.tr

* National Defence University, Türkiye.

ABSTRACT: *Why do secondary states abandon alignment? This article aims to explain how the threat perceptions and security priorities of secondary states evolve and to test this theoretical framework in the context of Saudi Arabia and the United Arab Emirates' strategies toward Syria. The main research question asks: "Why did Saudi Arabia and the UAE abandon their alignment regarding their Syrian policies?". The study employs a comparative case analysis method. It is of significant importance to reveal how Saudi Arabia and the United Arab Emirates conducted themselves during the Syrian revolution that began in 2011, as well as the differences in their approaches toward Syrian strategies after the fall of the Assad regime in 2024. The findings suggest that the priorities of these two Gulf countries, which have been influential in the region since the Arab uprisings, are linked to their choice of allies following the regime change in Syria.*

Keywords: *Saudi Arabia, UAE, Syria, Alignment, Strategy.*

رؤيـــة تركيـــة
2026-(1/15)
91 - 110

Received Date: 23 / 01 / 2026 • Accepted Date: 27 / 02 / 2026

This work has been prepared in accordance with ethical principles

DOI:10.36360/1560-015-001-006

CC BY NC

مقدمة

تُعَدّ نظريات التحالفات أحد المجالات الأساسية للدراسة في العلاقات الدولية.[1] ومن المهم دراسة تفضيلات التحالفات للدول التي يمكن وصفها بأنها جهات فاعلة ثانوية في النظام الدولي أو تُصنَّف على أنها أضعف نسبيًّا. درست نظريات العلاقات الدولية التحالفات عن كثب، وحاولت جميع المناهج النظرية تقريبًا تفسير هذه الظاهرة. يشرح مورغنثاو، أحد رواد الواقعية، كيف تنشأ التحالفات بوصفها تعبيرًا عن المصالح الوطنية للدول والبحث عن توازن القوى.[2] بالنظر إلى النقاشات داخل الواقعية الجديدة، نرى أن النهجين الدفاعي والهجومي يقدّمان تفسيرات مختلفة. حتى النهج الدفاعي منقسم في حدّ ذاته. بينما يجادل والتز بأن الدول تسعى إلى تحقيق توازن القوى على أساس الأمن،[3] يرى والت أن الهدف الرئيس للدول ليس تحقيق توازن القوى بل تحقيق توازن التهديدات.[4] ويجادل ميرشايمر، المعروف بواقعيته الهجومية، بأن الدول ستسعى باستمرار إلى زيادة قوتها حتى تصبح مهيمنة، وأن التحالفات ستنشأ بشكل طبيعي لموازنة ذلك.[5] ومع ذلك، يشير شويلر إلى أن الدول تشكل تحالفات بناءً على مصالحها لا على دوافع القوة والأمن، لافتًا الانتباه إلى البنية التحريفية/ الوضع الراهن للبيئة الدولية.[6]

تتكرر سلوكيات التوازن والانضمام إلى التيار (الانضمام إلى التحالفات) بشكل أكثر شيوعًا. وتُلاحَظ إستراتيجية الانضمام إلى التحالفات في سلوك الفاعلين الثانويين، في حين أن سلوك التوازن هو خيار تلجأ إليه القوى الكبرى. عمومًا، يمكن القول: إن الفاعلين الثانويين، يسعون إلى ضمان أمنهم من خلال تشكيل تحالفات مع قوة كبرى. قد ينشأ الاختلاف في التحالفات بين الفاعلين الثانويين بسبب اختلاف تصورات التهديدات، وظهور فرص تحالف بديلة، وتباين المصالح.[7] تصف إستراتيجية البحث عن ملاذ، التي تبرز في علاقات التحالف بين الفاعلين الثانويين، بشكل عام حالة التواجد تحت مظلة أمنية لقوة ما بهدف الحماية من التهديدات.[8] ويبدو أن الغالبية العظمى من الفاعلين في الشرق الأوسط، بالنظر إلى قدراتهم، يفضلون اتباع قوة ما والبقاء تحت حمايتها في مواجهة التهديدات الأمنية.

أدت الثورات العربية إلى تغيير العديد من الأوضاع في الشرق الأوسط. فقد تغيرت التحالفات، وازدادت التصورات الأمنية، وبدأت الدول تتصرف بناءً على تقييمات ملموسة للتهديدات. في حين أن الحركات الاجتماعية تهدّد بشكل مباشر أمن الأنظمة الاستبدادية، فقد لوحظ أن الدول تستجيب بشكل مختلف لأحداث مماثلة اعتمادًا

على مصالحها الإستراتيجية. دفعت المخاوف الأمنية الفاعلين في الشرق الأوسط إلى الانحياز إلى أطراف وفاعلين مختلفين على مر الزمن، وتغيير تفضيلاتهم بشكل متكرر، والأهم من ذلك، إعطاء الأولوية للاستقرار قبل أي شيء آخر. وبالطبع، شهدت المنطقة العديد من التطورات والأحداث منذ الربيع العربي، ولا تزال تشهد المزيد منها.

في هذا السياق، ليس من المستغرب أن نجد آثارًا للاستمرارية والانقطاع في سلوك الفاعلين. أثار التوتر الذي نشأ بين السعودية والإمارات في ديسمبر 2025، والذي تركز على اليمن، التساؤل حول سبب تحول التعاون الطويل الأمد في العلاقات الدولية في الخليج والشرق الأوسط إلى انقسام. في الواقع، سيكون من الأصح النظر إلى التوتر في اليمن على أنه مظهر خارجي للتوتر بين القوتين الخليجيتين.[9] على الرغم من أن الاختلاف في السياسة الخارجية بين الرياض وأبو ظبي على مدى العامين الماضيين كان واضحًا منذ وقت مبكر، إلا أنه لم يصل إلى مستوى يمكن أن يظهر للعلن.

كان أحد مجالات الاختلاف بين هذين البلدين، اللذين كانا حليفين وثيقين في السياسات الإقليمية منذ الربيع العربي، هو بلا شك سورية. ومن المؤكد أن دول الخليج لديها تقييمات مختلفة للإطاحة بنظام الأسد في سورية في ديسمبر 2024 واستيلاء المعارضة على دمشق بقيادة هيئة تحرير الشام. يمكن القول: إن قطر والسعودية والإمارات، التي لها نفوذ في السياسة السورية، قد طورت التزامات جديدة بشأن الشكل الذي ستتخذه سورية بعد تغيير النظام ومستقبل سورية.

يمكننا القول: إن السعودية اتبعت سياسة خارجية استباقية تجاه سورية بعد تغيير النظام في ذلك البلد. وتسهم إدارة الرياض، التي لديها خبرة في استخدام قدرتها الاقتصادية أداة للقوة الناعمة، في مشروعات مالية واقتصادية وبنية تحتية من أجل ممارسة نفوذها على الإدارة السورية الجديدة. وفي هذا الصدد، أدى انسحاب روسيا وإيران من سورية بعد تغيير النظام إلى خلق فراغ في السلطة، وسعت السعودية، بوصفها أحد المنافسينَ الرئيسينَ، إلى ملء هذا الفراغ. من ناحية أخرى، تتبنى الإمارات موقفًا أكثر حذرًا. إنها الدولة الأولى التي قامت بتطبيع علاقاتها مع نظام الأسد خلال الثورة في سورية، وهي تحاول التكيف مع العملية الجديدة من ناحية، بينما تحافظ على موقف حذر من ناحية أخرى. تبدو الإمارات غير مرتاحة لماضي هيئة تحرير الشام والقاعدة في الإدارة الجديدة والهويات «المتطرفة» لقادتها. ومع ذلك، بدلاً من أن تصبح الإمارات لاعبًا غير فاعل في سورية، فإنها حريصة على البقاء في اللعبة، وتقديم الحد الأدنى من الدعم للحكومة السورية.

من الواضح أن المصالح الإستراتيجية للقوتين الخليجيتين الرئيستين لم تتوافق بعد تغيير النظام. من ناحية أخرى، تعتقد قطر أنها حصلت على مكافأة لجهودها في دعم المعارضة والضغط من أجل تغيير النظام منذ بداية الثورة. وقد بدأت في تقديم دعم قوي لمساعدة الحكومة الجديدة على التغلب على العقبات التي تواجهها. تحاول هذه الدراسة شرح الأسباب التي دفعت السعودية والإمارات، اللتين اتفقتا في العديد من الأحداث في سورية: لماذا اختارت السعودية والإمارات، اللتان اتفقتا على التعاون الإستراتيجي في العديد من الأحداث في الشرق الأوسط، سياسات مختلفة في إستراتيجياتهما تجاه سورية. علاوة على ذلك، ستحاول الدراسة، باستخدام طريقة الدراسة المقارنة للحالات، الكشف عن أسباب الاختلاف في مواقف هذين الفاعلين اللذين يتمتعان بخصائص متشابهة.

السعودية والإمارات في الثورة السورية

بعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية في الثورات العربية، كان سلوك الإمارات والسعودية عمومًا هو الحفاظ على الوضع الراهن في الشرق الأوسط، ومحاولة منع تغيير النظام. أدى تأثير الدومينو لتغيير النظام الذي انتشر في جميع أنحاء المنطقة إلى شعور إدارة الرياض بتهديد أمني متزايد، وهذا دفعها إلى تبني نهج أكثر استباقية.

ومع ذلك، يختلف موقف السعودية تجاه سورية في هذا الصدد. ومن الإنصاف القول: إن الرياض بذلت جهودًا جادة لدعم جماعات المعارضة السورية، وإحداث تغيير في النظام في سورية، والحد من النفوذ الإيراني. وبطبيعة الحال، فإن الثورة السورية (2011-2024) فترة طويلة، وخلال هذه العملية، غيّرت السعودية، مثلها مثل غيرها من الأطراف الفاعلة الإقليمية والعالمية، تفضيلاتها وأولوياتها من وقت لآخر. وفي هذا الصدد، من الضروري تقييم الأبعاد العسكرية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية لإستراتيجية السعودية تجاه سورية في إطار تقييمات دورية.[10] يمكن القول: إن السعودية بذلت جهودًا لعزل نظام الأسد دبلوماسيًّا عن المنظمات الإقليمية والدولية، وتمويل المعارضة، وتلبية احتياجاتها العسكرية.

من وجهة نظر السعودية، كان الموقف الذي ستتخذه الولايات المتحدة تجاه الربيع العربي بشكل عام وسورية بشكل خاص مهمًّا بلا شك. كانت تنظر الرياض إلى موقف الرئيس الأمريكي أوباما للمظاهرات الشعبية ودعوته للقادة، ولاسيما في مصر، للتخلي

عن مناصبهم، بشكل سلبي. ومع ذلك، فإن نهج الرياض الذي كان يركز على تغيير النظام في سورية قد ظهر بوصفه مشكلة أخرى هذه المرة؛ بسبب موقف إدارة أوباما المتمثل في تجنب خيار التدخل العسكري. ففي حين أيدت السعودية الوضع الراهن في مصر، حيث طالبت الولايات المتحدة بالتغيير، كانت الولايات المتحدة مترددة في استخدام الخيارات العسكرية في سورية، حيث أرادت السعودية تغيير النظام. وكان ذلك لأن الولايات المتحدة لم ترغب في اللجوء إلى التدخل الدولي. والسبب في ذلك هو أن الولايات المتحدة لم تعد تضع نفسها في موقع القوة المتدخلة، بل في موقع القوة المتراجعة، وأن العمليات العسكرية في الشرق الأوسط على وجه الخصوص كانت تتكبد تكاليف باهظة. ونتيجة لذلك، اتسمت إستراتيجية الأمن الأمريكية بالضبط والتقشف، ولكنها احتوت في جوهرها على الانعزالية.

> **"أعطت السعودية الضوء الأخضر لعودة نظام الأسد إلى الجامعة العربية في مايو 2023، وعكست موقفها الإقليمي تجاه سورية، وبدأت في إقامة أشكال مختلفة من التعاون مع نظام الأسد"**

في عام 2013، عُدّت إزاحة جماعة الإخوان المسلمين من السلطة في مصر والهدف المتمثل في الحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة أمرًا إيجابيًّا بالنسبة للسعودية. أدى بدء إدارة أوباما للمفاوضات النووية مع إيران وتوقيع الاتفاقية في عام 2015 إلى تغيير في أولويات الرياض الأمنية. فقد حولت السعودية تصورها للتهديد من الحركات الاجتماعية التي تركز على الأيديولوجية إلى التهديد التقليدي الذي تشكله إيران، ويمكن القول: إنها بدأت في معالجة القضية السورية في هذا السياق. في عام 2017، مع سياسة ترامب الخارجية المعادية لإيران التي وفرت الراحة للسعودية التي حققت توافقًا استراتيجيًّا مع الولايات المتحدة، لن يكون من الخطأ القول: إن السعودية تمسكت بشدة بإستراتيجية الانضمام إلى الولايات المتحدة في المنطقة.

وفي سورية، أشار نفوذ روسيا على الأرض وتوطيد نظام الأسد لسلطته من خلال استعادة العديد من المناطق من المعارضة إلى مرحلة جديدة. أدى الدعم العسكري من روسيا وإيران لنظام الأسد، وزيادة نفوذ المنظمات الإرهابية، وفي مقدمتها داعش، في سورية، وتفكك المعارضة- إلى تبني الرياض موقفًا واقعيًّا يتماشى مع الواقع على الأرض. بعد عام 2016، مع عمليات أستانا وسوتشي، بدأت روسيا وإيران وتركيا في التقارب في سورية، بينما تحولت دول الخليج إلى التعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة و«إسرائيل» وتصرفت تحت قيادة الولايات المتحدة في سورية.

في سياق خطوات التطبيع التي بدأت في المنطقة بعد عام 2020، بدأت الرياض، التي فضلت تخفيف حدة علاقاتها مع إيران بوساطة صينية، في تغيير أولوياتها في سياستها تجاه سورية. في أبريل 2023، ولأول مرة منذ اثني عشر عامًا، زار وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود دمشق، في إشارة قوية إلى الجهود المبذولة لتطبيع العلاقات مع نظام الأسد.[11] وبالطبع، ليس من قبيل المصادفة أن تأتي هذه الخطوات بعد بدء ذوبان الجليد في العلاقات بين إيران والسعودية. فقد أعطت السعودية الضوء الأخضر لعودة نظام الأسد إلى الجامعة العربية في مايو 2023، وعكست موقفها الإقليمي تجاه سورية، وبدأت في إقامة أشكال مختلفة من التعاون مع نظام الأسد، بدءًا من إعادة فتح السفارة (سبتمبر 2024).[12] على الرغم من أنها لم تعرقل عودة سورية إلى الجامعة العربية، يمكن القول: إن السعودية تصرفت بشكل أكثر اعتدالاً في ذلك الوقت مقارنة بقطر، التي عارضت التطبيع مع نظام الأسد.[13]

بالنظر إلى موقف الإمارات، تظهر صورة مختلفة قليلاً. يمكن القول: إن الإمارات تصرفت بشكل مختلف خلال عملية الثورة التي استمرت ثلاثة عشر عامًا التي بدأت في سورية في مارس 2011 في أعقاب الاحتجاجات والمظاهرات الجماهيرية. ولا شك أنه يمكن القول: إن الإمارات عملت جنبًا إلى جنب مع حلفائها لقمع الانتفاضات العربية والحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة.[14] يمكن بالطبع تفسير هذه التغييرات في سياسة الإمارات تجاه سورية على أنها مظهر من مظاهر مصالحها الوطنية وإستراتيجيتها الأمنية. إن السياسة العامة للإمارات خلال الربيع العربي عندما بدأت الثورة السورية، تمثلت في قطعها، مثلها مثل الدول الأخرى، علاقاتها الدبلوماسية مع سورية، ودعم المعارضة. وبالنظر إلى أن الثورة السورية مرّت بمراحل عديدة مختلفة، ينبغي الانتباه إلى الموقف الذي اتخذته إدارة أبو ظبي خلال كل فترة. لم تتصرف إدارة الإمارات بطريقة أحادية البعد طوال الثورة، بل أظهرت سلوكيات مختلفة في سياستها الخارجية بسبب تأثير التطورات الإقليمية وديناميات الميدان.

بالنظر إلى تقييم الإمارات للتهديدات خلال الانتفاضات العربية، يمكن القول: إنها كانت قلقة بشأن المبادرات التحريفية في المنطقة، وتوسع نطاق نفوذ جماعة الإخوان المسلمين. وكان دور جماعة الإخوان المسلمين حاسمًا في نظرة الإمارات إلى الثورة السورية، ورغم أنها دعمت المعارضة السورية في المراحل الأولى، إلا أنها لم ترغب في أن تكتسب جماعة الإخوان المسلمين قوة. وبالطبع، تجدر الإشارة أيضًا إلى أن أولوية

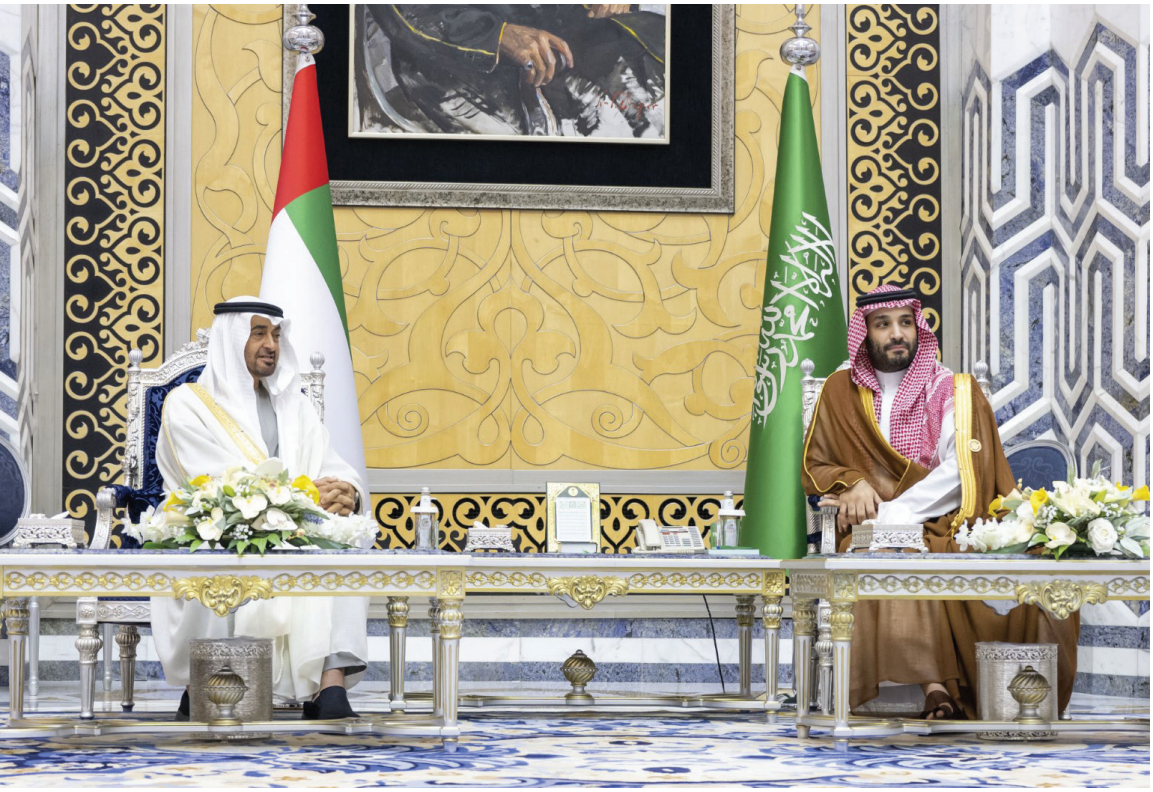

الإمارات الأمنية كانت دائمًا تتمحور حول جماعة الإخوان المسلمين، حيث عملت ضد نظام الأسد إلى جانب المملكة من أجل كسر نفوذ إيران في سورية، ومنع نزعات إيران التغييرية في المنطقة، وأعطت الأولوية دائمًا للأمن المتمركز حول جماعة الإخوان المسلمين. مع تغير الديناميكيات على الأرض في سورية، التي كانت تكافح من أجل البقاء بدعم عسكري وسياسي واقتصادي من روسيا وإيران، وبدء تراجع المعارضة- بدأت الإمارات في تحسين علاقاتها مع نظام الأسد. وبغض النظر عن هدف تغيير النظام في سورية، سعت إدارة أبو ظبي إلى التصرف وفقًا لجدول أعمالها الخاص في سورية، فقامت بتحويل أولويتها تدريجيًّا إلى موازنة تركيا نتيجة لتقييمها للتهديدات. تسبب الوجود العسكري التركي في سورية، الذي بدأ في الازدياد في عام 2016، في إثارة القلق في الإمارات؛ وبسبب هيكل التحالف الإقليمي، أصبحت الأولوية الأمنية الأساسية في سورية هي منع توسع تركيا مجال نفوذها.

مع توسع الأوضاع على الأرض في سورية والمناطق التي يسيطر عليها النظام، ركزت الإمارات على إعادة تصميم علاقاتها مع نظام الأسد رسميًّا، وأعادت فتح سفارتها في

دمشق في عام 2018.[15] ومع ذلك، نشأت توترات في العلاقات بين الولايات المتحدة والإمارات خلال هذه الفترة؛ بسبب خطوات التطبيع في سورية. بدأت الإمارات، التي واصلت تعزيز علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع نظام الأسد، في تنفيذ خطوات التطبيع بسرعة، لكنها اضطرت إلى تعليق هذه المبادرات بسبب عقوبات قيصر التي فرضها الرئيس ترامب في عام 2020.[16] كان السبب في أن الإمارات كانت أول دولة عربية تحاول التطبيع مع نظام الأسد هو، من ناحية، أن سورية كانت دولة مهمة في موجة الانتفاضات المستمرة في الشرق الأوسط، ومن ناحية أخرى رغبتها في رؤية انتفاضات العرب تنتهي، والحركات الإسلامية تهمَّش تمامًا. وبالفعل، مع إدارة بايدن وتغير موقف الولايات المتحدة من سورية، بدأ دبلوماسيو الإمارات مهامهم في دمشق في عام 2021.[17] ومن العوامل الأخرى التي سهّلت تطبيع العلاقات زيارة الأسد الرسمية إلى الإمارات في عام 2022، وهي أول زيارة له إلى دولة عربية منذ الثورة.[18] وكان إجراء هذه الزيارة الأولى، التي كانت ذات أهمية رمزية كبيرة، إلى الإمارات دليلاً على أن أبو ظبي كانت تنظر إلى سورية بشكل أكثر إيجابية من دول الخليج والدول الإقليمية الأخرى.

موقف السعودية والإمارات بعد الثورة

بعد الإطاحة بنظام الأسد في 8 ديسمبر 2024، كان هناك الكثير مما يجب القيام به في سورية. فقد دُمِّرت معظم أنحاء البلاد، وكان الناس يكافحون لتلبية احتياجاتهم، والأهم من ذلك أن الموارد المالية اللازمة لإبقاء مؤسسات الدولة قائمة كانت على وشك النفاد. فقد تسببت الحرب الأهلية في إرهاق سورية إلى درجة أن جميع الهياكل في البلاد كانت بحاجة إلى إعادة بناء وإرساء نظام فعال. وبالطبع، قبل كل هذا، كانت الإدارة الجديدة بحاجة إلى الدعم لتعزيز شرعيتها. وكان أهم ذلك هو اعتراف الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية بالإدارة الجديدة وتعاونها معها. أعطى أحمد الشرع الأولوية لجهود الاعتراف الدبلوماسي بعد تشكيل الحكومة الانتقالية، وهذا أتاح فرصة لإعادة سورية إلى مسارها الصحيح من ناحية، ولتسهيل عملية الانتقال من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد، كان الدعم القوي الذي قدمته الولايات المتحدة لعملية الانتقال في سورية ورفع العقوبات في غاية الأهمية. يمكن القول: إن السعودية والإمارات سعتا إلى التحرك بسرعة في ظل الديناميات السورية الجديدة.[19] ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافات جوهرية بين الطرفين.

ولن يكون من الخطأ القول: إن السعودية هي أحد أكثر الأطراف تأثيرًا في العهد

الجديد في سورية.[20] كانت سورية بحاجة إلى دعم اقتصادي جاد؛ لإعادة بناء بنيتها التحتية الاقتصادية والمادية والسياسية المنهارة. وفقًا لتقرير البنك الدولي، قُدِّرت الميزانية اللازمة لجميع أعمال البنية التحتية وإعادة الإعمار الأخرى في سورية بما يتراوح بين 140 مليار دولار و345 مليار دولار تقريبًا.[21] وفي هذا الصدد، كان للسعودية تأثير كبير في سورية بفضل قدرتها الاقتصادية الهائلة، وقدمت دعمًا كبيرًا للحكومة الجديدة، ولاسيما في مجال الاستثمارات. على مدار العام الماضي، جذبت إدارة الشرع حوالي 28 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، جزء كبير منها من رؤوس أموال سعودية. وقد أسهمت إدارة الرياض في دفع رواتب الموظفين المدنيين في سورية من خلال تقديم الدعم المالي، وساعدت في تلبية الاحتياجات العاجلة لسورية من خلال توقيع اتفاقيات في مجالات، مثل البنية التحتية والبناء والكهرباء والاتصالات.[22] وفي منتدى الاستثمار السوري–السعودي الذي عُقِد في دمشق في يوليو 2025، تحقق توقيع 44 اتفاقية بقيمة 6 مليارات دولار بين البلدين.[23] من ناحية أخرى، قامت السعودية، بالاشتراك مع قطر، بسداد ديون سورية البالغة 15.5 مليون دولار للبنك الدولي، وهذا خفف من قيود الاقتراض والمنح التي كانت تواجهها حكومة دمشق.[24] وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه جرى إبرام اتفاقيات ثنائية بين السعودية وسورية في قطاعي النفط والغاز الطبيعي.[25]

كان السبب الرئيس وراء الدعم القوي الذي تقدمه السعودية للإدارة الجديدة في دمشق هو محاولتها ملء الفراغ في السلطة الذي خلّفه انسحاب إيران.[26] ويُعَدّ منع طهران من إعادة فرض هيمنتها على سورية ومنع إحياء خطاب محور المقاومة أولوية أمنية أساسية للرياض.

بعد أن فقدت إيران مناطق نفوذها وتأثيرها الإقليمي في مواجهة الهجمات الإسرائيلية، عانت من قيود خطيرة، وفقدت حلفاءها الأقرب، وفي مقدمتهم سورية، واحدًا تلو الآخر. في حين أن تراجع إيران الجيوسياسي مرحب به بلا شك من منظور الأمن القومي للسعودية، يمكن القول: إن الرياض تحركت لزيادة توطيد سلطتها في مناطق النفوذ الإقليمية التي طُرِدت مها إيران.[27] تعكس السياسة الخارجية النشطة للسعودية ونفوذها في سورية واليمن خلال العام الماضي هذا النهج بشكل مباشر. ففي السياق الذي اضطر فيه وكلاء إيران، ولاسيما حزب الله، إلى الانسحاب من الساحة السورية، فإن إدارة الرياض بادرت إلى تقديم دعم مكثف لحكومة الشرع، سواء لترسيخ السلطة المركزية لنظام دمشق أم لمنع الهشاشة داخل سورية من فرض وصاية على دمشق. وتضع

السعودية، سورية على جدول أعمالها خشية أن يؤدي التقسيم الفيدرالي المحتمل في سورية إلى زيادة نفوذ إيران و«إسرائيل» مرة أخرى.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن السعودية أسهمت في دعم الإدارة السورية الجديدة في المجال الدبلوماسي. و إلى أن حكومة أحمد الشرع تلقت دعمًا حاسمًا في وقت كانت شرعيتها موضع تساؤل على الصعيد الدولي، ولاسيما في الغرب. وقد كفل لقاء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع الشرع خلال زيارته للسعودية والأجواء الحميمة التي سادت اللقاء استقبالاً إيجابيًّا في الرأي العام الدولي. وساعد الدعم الدبلوماسي من الرياض في إزالة العقبات التي واجهتها سورية في المؤسسات الدولية، كما أسهم في الاعتراف الدبلوماسي بالحكم الجديد في دمشق.

وبالنسبة لسورية، التي تحتاج إلى مساعدة خارجية جادة لإعادة الإعمار والتنمية بعد الحرب الأهلية، فإن الإسهامات الدبلوماسية والاقتصادية والمالية للمملكة العربية السعودية مهمّة جدًّا بعد انهيار الاقتصاد خلال الحرب الأهلية. تتمتع الإدارة السورية الحالية بقدرات محدودة في تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الصحة، والتعليم والبنية التحتية والإسكان، وقدرات الإدارة السورية الحالية محدودة، ويبدو أن الدعم القوي من الرياض لمعالجة هذه القيود قيّم للغاية.

من وجهة نظر السعودية والإمارات، يجب الإشارة إلى أن سقوط الأسد كان في الواقع أمرًا غير متوقع.[28] من المهم أن وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني قام بأول زياراته الخارجية إلى السعودية وقطر والإمارات في أوائل يناير 2025. وقد أعادت إدارة أبو ظبي فتح سفارتها في دمشق في عام 2018، واتخذت خطوات سريعة نحو التطبيع مع نظام الأسد، كما أعادت أيضًا تعريف دورها في سورية ما بعد الثورة بنفس الوتيرة. في حين أن تقييم الإمارات للتهديدات الأمنية في سورية خلال الثورة كان يركز في المقام الأول على إيران والحركات الإسلامية والتأثير التركي، يمكن القول: إن الإمارات سعت بعد الثورة إلى الحفاظ على موقعها في ميزان القوى في سورية مع وضع نفسها في الوقت نفسه وفقًا لهيكل التحالفات الجديد في المنطقة.

وفي هذا الصدد، بالنسبة للإمارات، فإن سورية لا تتمثل فقط في التهديد الإيراني، بل أيضًا في موازنة النفوذ التركي. ويبدو أن الإمارات، التي تسعى إلى سورية لا تسيطر عليها الحركات الإسلامية ولا تمارس فيها القوى الإقليمية سيطرة كاملة، تحاول حل التناقض بين أهدافها السياسية وقدراتها، ولاسيما من خلال التعاون مع «إسرائيل».

كانت ردود فعل الإمارات فور دخول المعارضة إلى دمشق في 8 ديسمبر وسقوط نظام الأسد تنطوي في الواقع على العديد من المخاوف. وقد عكست تصريحات أنور قرقاش، وهو شخصية مؤثرة في السياسة الخارجية للإمارات ومستشار رئيس الإمارات، هذه المخاوف بشكل كامل. وفقًا لقرقاش: «تُعَدّ صلات الإدارة الجديدة بجماعة الإخوان المسلمين والقاعدة مؤشرات مقلقة للغاية».[29] علاوة على ذلك، صرح قرقاش: «هناك قلق شديد بشأن استمرار وجود سورية بوصفها دولة ذات سيادة»،[30] معربًا بذلك عن رد فعل الإمارات الأوّلي على تغيير النظام. من الواضح أن الإمارات عدّت صعود جماعة تُعَدّ متطرفة في الثورة السورية، وضعت الولايات المتحدة مكافأة على رأس زعيمها، إلى السلطة في سورية مشكلة.[31] ومع ذلك، فإن التقدم السريع لعملية ما بعد الثورة في سورية، ورفع الولايات المتحدة العقوبات عنها، والنهج الإيجابي تجاه أحمد الشرع- كل ذلك أثر بلا شك في سلوك أبو ظبي. ومن الواضح أن دعم الولايات المتحدة ودول أوروبية أخرى للعهد الجديد في سورية، ورفع القيود، والاعتراف السريع بحكومة الشرع كان لكل ذلك تأثير كبير.

يمكن القول: إن الإمارات، إحدى الدول المشاركة في إعادة إعمار سورية، واصلت سياستها المتمثلة في تحويل قوتها الاقتصادية الناعمة إلى استثمارات حاسمة في سورية. مقارنة بالسعودية وقطر، تعتزم إدارة أبو ظبي، التي تعمل بمجموعة استثمارات ودعم اقتصادي محدودين، الحفاظ على موقفها السياسي في العلاقات الاقتصادية أيضًا. يمكن القول: إن الإمارات، التي وقعت اتفاقية مع موانئ دبي العالمية لإصلاح البنية التحتية وتشغيل ميناء طرطوس في سورية (800 مليون دولار)، تعطي الأولوية للشراكات المربحة.[32] ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الدور الرئيس للإمارات في سورية ما بعد الثورة هو وساطتها وتيسير المبادرات الدبلوماسية بين دمشق وتل أبيب.[33] وقد عزّزت أبوظبي، التي أدّت دورًا في تنظيم علاقات حكومة الشرع مع «إسرائيل»، موقفها في سورية استنادًا إلى موقف حكومة دمشق من هذه القضية.

تضارب المصالح في التحالف السعودي-الإماراتي

من الواضح أنه، خصوصًا في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وبعد تعزيز الولايات المتحدة وجودها العسكري في منطقة الخليج مع حرب الخليج الأولى- تطور تقارب إستراتيجي بين دول الخليج والولايات المتحدة في السنوات التي تلت ذلك. وكان هذا التقارب حاسمًا أيضًا في العلاقات بين «إسرائيل» ودول الخليج. وحتى وقت قريب، لم

تكن إمكانية قيام «إسرائيل» بهدم هذا الجدار والظهور كتهديد في منطقة الخليج التي كانت تحت المظلة الأمنية الأمريكية- واقعًا مقبولاً على نطاق واسع. ولكن منذ عام 2023، فإن «إسرائيل» زادت بلا شك من عدوانيتها في المنطقة، ونشأت توترات نتيجة للتقلبات في علاقاتها مع قطر، ولاسيما بسبب غزة. في هذا الإطار، من الضروري التركيز على أسباب هجوم «إسرائيل» على قطر، وكيف غيّر هذا الهجوم تصور التهديد في دول الخليج بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام. يمثل هجوم «إسرائيل» على قطر نقطة تحول مهمة من حيث أمن الخليج ودفاعه.

وهو موضوع يستحق اهتمامًا دقيقًا، لأنه غيّر بشكل جوهري تصورات التهديد التقليدية في الشرق الأوسط ويحمل مضمونًا مزعزعًا. ويُعَدّ هجوم «إسرائيل» المباشر في منطقة الخليج مفاجئًا إذا نظرنا إليه من منظور العلاقات التقليدية للتحالفات، وبالنظر إلى المظلة الأمنية التي وفرتها الولايات المتحدة لأمن ودفاع الخليج لسنوات عديدة، يمكن القول: إن العمل العسكري الإسرائيلي في منطقة الخليج لم يكن تطورًا متوقعًا.

تقليديًّا، جرى تقييم تصور دول الخليج للتهديد على أنه يركز على المنافسين الإقليميين التقليديين والإرهاب الدولي. تعتمد دول الخليج، التي تبنت إستراتيجية أمنية، على قوة عظمى لموازنة جهات فاعلة مثل إيران والعراق، التي تُعَدّ تهديدات عسكرية مباشرة، وتستخدم أحيانًا أساليب وأدوات مختلفة، ولكنها تظهر في الأساس (الانضمام إلى التيار السائد) من الفاعلين. وقد واجهت هذه الدول مشكلات أمنية خطيرة بسبب عدم كفاية قدراتها العسكرية مقارنة بالقوة العسكرية المتفوقة نسبيًّا للدول التي تعدّها تهديدات. بالنسبة لهذه الدول، التي تسعى إلى معالجة مخاوفها الأمنية من خلال زيادة قدراتها المادية وتعزيز تحالفها مع القوى العظمى، يُعَدّ الدرع الواقي الذي توفره الولايات المتحدة ضمانة أمنية رئيسة. وهذا يستلزم أيضًا تبني منظور موازٍ لتقييم الولايات المتحدة للتهديدات في مجالي الأمن والدفاع، والتصرف ضمن هذا الإطار الأساسي؛ لأن بناء الأمن حول مبادرات قوة كبرى، بوصفها جهات فاعلة ضعيفة، أدى إلى حد كبير إلى فقدان الاستقلالية، ومنع الولايات المتحدة من إدراك أي تهديد من حلفائها. كما كان التعاون الإستراتيجي الخاص للغاية بين الولايات المتحدة و«إسرائيل» بمثابة معيار أساسي منع أي تهديد ناشئ من «إسرائيل» من التوجه نحو الخليج. وقد أدى وجود القوات الأمريكية في دول الخليج ووجود قاعدة أو أكثر من القواعد الأمريكية الكبيرة في كل دولة من دول الخليج تقريبًا إلى تعزيز تصور غير مباشر بالأمن ضد العدوان الإسرائيلي على هذه الدول.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد 8 ديسمبر، أصبحت الخلافات بين السعودية والإمارات أكثر وضوحًا في تقييماتهما للتهديدات التي تركز على سورية. في الواقع، بالنسبة لكلا الطرفين، تشكل الحركات الإسلامية القائمة على الأيديولوجية والقوى الإقليمية مثل إيران وتركيا والمنظمات الإرهابية المتطرفة التي تجد موطئ قدم لها في سورية تهديدات بارزة. ومع ذلك، من الواضح أن لديهما مستويات مختلفة من التقييم فيما يتعلق بهذه التهديدات. في العهد الجديد في سورية، لا يزال التهديد الإيراني يُنظَر إليه على أنه تهديد كبير يجب احتواؤه من وجهة نظر كل من الرياض وأبو ظبي. لا تزال إيران تتمتع بالقدرة على ممارسة نفوذها في غرب سورية، حيث تتركز الأقلية العلوية، ولاسيما في اللاذقية، من خلال قاعدتها الموالية للأسد. وبالنظر إلى وجود تهديدات ناشئة عن حزب الله على طول الحدود اللبنانية، من السهل فهم سبب الأهمية البالغة لاحتواء إيران في سورية بالنسبة للقوى الخليجية. وهناك إجماع حول هذه المسألة.

ومع ذلك، فإن دور تركيا في سورية تنظر إليه السعودية والإمارات على أنه تهديد. ولكن هنا، على عكس إيران، هناك مستوى مختلف من النهج. ترى الإمارات، تمامًا كما في نهجها تجاه إيران، أن تركيا تشكل تهديدًا كبيرًا يجب احتواؤه، وتشعر بعدم الارتياح بشكل خاص من إيجاد أنقرة مجالاً للمناورة، ولاسيما من خلال السيطرة العسكرية على شمال سورية. وتَعُدّ الإمارات الاستجابة القوية التي تلقتها تركيا من حكومة أحمد الشرع بعد الثورة خطيرة، وتفضل الحفاظ على استقلالية قوات سورية الديمقراطية التي يسيطر عليها حزب العمال الكردستاني. في المقابل، تتبنى السعودية موقفًا أو نهجًا أكثر اعتدالاً تجاه التعاون مع تركيا.[34] فمن ناحية، تدعم الرياض بقوة الحكومة وتركيا في إعادة إعمار سورية، ومن ناحية أخرى، تقدر الرياض بشكل جدي دور تركيا وبالطبع، لا تريد إدارة الرياض أن تظل سورية ضمن نطاق النفوذ الخارجي لتركيا.[35] ومع ذلك، في هذه الفترة من التغيير والتحول في التحالفات الإقليمية، ترى السعودية أن تركيا هي الطرف الأكثر قابلية للتعاون. في الواقع، أدى اشتداد المنافسة والتوترات بين السعودية والإمارات في اليمن والسودان وسورية وداخل الخليج إلى تقارب الرياض مع أنقرة. لذلك، يمكن الاستشهاد بمستويات التهديد المختلفة التي تواجه تركيا بوصفها أحد أسباب الاختلاف بين السعودية والإمارات العربية المتحدة في الساحة السورية.

من ناحية أخرى، لا يزال موقف الإمارات الثابت تجاه الحركات الإسلامية حاسمًا في سياستها تجاه سورية. يبدو أن الإمارات لا تزال تأخذ في الحسبان خلفية أحمد

الشرع القريبة من تنظيم القاعدة وجبهة النصرة. بعد أن حددت الإمارات جماعة الإخوان المسلمين والحركات المماثلة على أنها تهديد أمني أساسي خلال الانتفاضات العربية، فإنها تشعر بالقلق من أن الإدارة السورية الجديدة ستنشأ من داخل هيئة تحرير الشام، التي تمتلك ماضٍ متطرف، وستعمل في إطار حكم غير علماني. ومن ثَمّ، فإن نهج الإمارات في تجنبً التعاون مع الحركات الدينية، وهو أحد الأولويات الأساسية لسياستها الخارجية، واضح أيضًا في العهد الجديد لسورية. على الرغم من أن الإمارات بدأت العمل مع حكومة الشرع، وقامت باستثمارات ولم تعارضها علنًا، يمكن القول: إن الإمارات حافظت على علاقاتها الثنائية عند مستوى معين. وبالمقارنة مع أمثلة أخرى قدمت فيها الإمارات دعمًا قويًّا، يمكن ملاحظة أنها كانت حذرة في تعاملها مع الحكومة السورية.

ومع ذلك، فإن العامل المحدد الرئيس هو كيفية تشكيل ميزان القوى في المنطقة، وكيفية عمل هذين البلدين الخليجيين في توزيع القوى الإقليمية. وتكتسب حرب غزة وما تلاها من انتشار التوسع الإسرائيلي في جميع أنحاء المنطقة أهمية خاصة. في العلاقات التحالفية في المنطقة قبل غزة، كان يُنظَر إلى السعودية والإمارات على أنهما ترتبطان بعلاقات وثيقة مع «إسرائيل» في سياق إيران والتهديدات الأمنية الأخرى. أدى هذا الارتباط إلى دخول الإمارات في عملية تطبيع مع إسرائيل، وهذا أدى بدوره إلى اتفاقيات أبراهام، وتحاول الإمارات، التي عززت علاقاتها مع «إسرائيل»، أن تكون متسقة مع «إسرائيل» في سياساتها الإقليمية. من ناحية أخرى، بقيت السعودية خارج الاتفاقية، لكنها واصلت الحفاظ على علاقات وثيقة مع «إسرائيل». ومع ذلك، بعد اندلاع حرب غزة، اهتزت العلاقات في المنطقة، وتغيرت تصورات التهديدات، وبرزت العدوان الإسرائيلي.[36] وفي هذا السياق، أدت العمليات العسكرية الإسرائيلية واسعة النطاق في لبنان واليمن وسورية وإيران إلى إثارة قلق الأطراف الفاعلة في المنطقة، كما أدى الإخفاق في إنهاء الأزمة الإنسانية في غزة إلى زيادة التوترات في المنطقة.

كما أثرت الاختلافات في الرأي بين الولايات المتحدة و«إسرائيل»، ولاسيما منذ بداية عهد ترامب، بشأن استقرار الشرق الأوسط بسبب غزة، على نهجيهما على المستوى الإقليمي، وتسببت في مشكلات تنسيق بين هذين الحليفين الإستراتيجيين. وعلى وجه الخصوص، أدى تركيز إدارة ترامب على عملية وقف إطلاق النار في غزة، إلى جانب استمرار العدوان الإسرائيلي والهجمات على الوسطاء المهمين مثل قطر، إلى خلق مشكلات للمصالح الإستراتيجية لواشنطن. ونتيجة لذلك، لم تعد «إسرائيل» لاعبًا لا جدال فيه بنظر الإدارة الأمريكية.

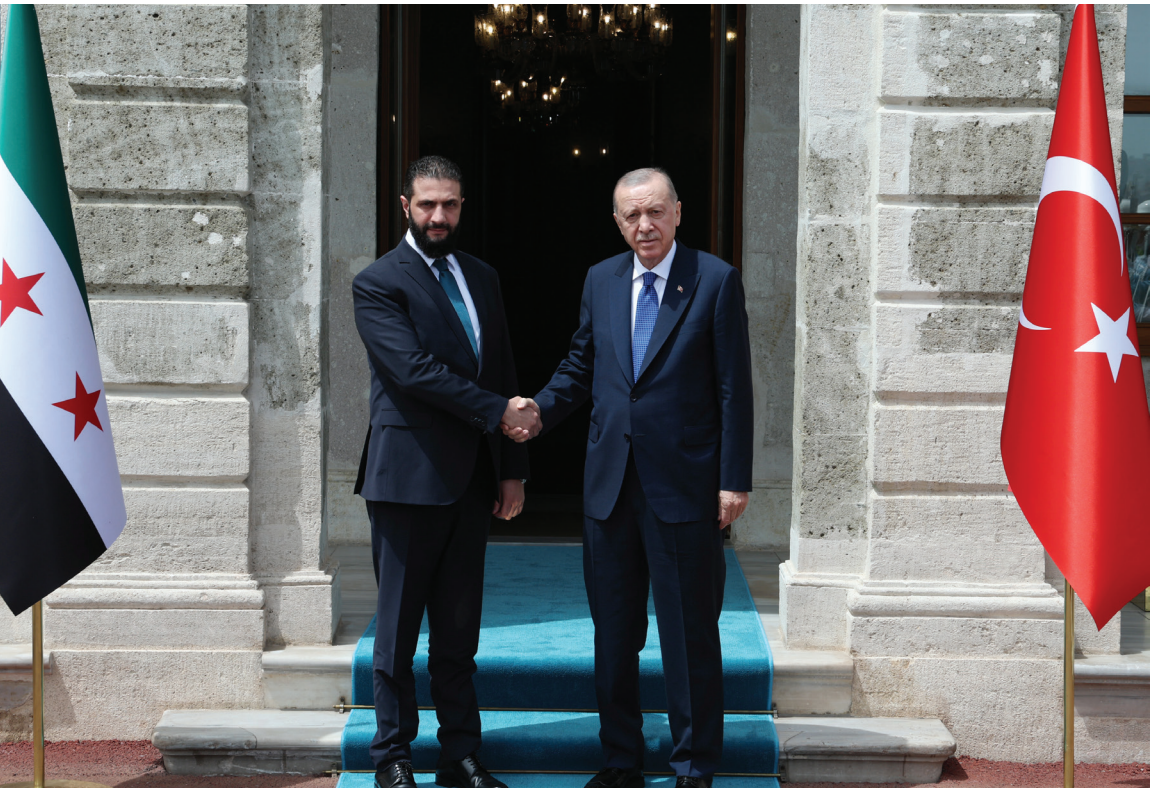

من الواضح أن الرئيس ترامب مارس ضغوطًا شديدة على حكومة نتنياهو لتحقيق السلام في غزة.[37] تتمثل أولويات إدارة ترامب في تقليل تدخل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وسورية. وقد شغلت المشكلات التي تسببها العدوان الإسرائيلي في المنطقة جدول أعمال السياسة الخارجية الأمريكية، وأثارت غضب إدارة ترامب التي تركز على تراكم القوة. ومن ثَمّ، أثّر الاختلاف في الأولويات الإستراتيجية بين الولايات المتحدة و«إسرائيل» أيضًا في مواقف الجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة. بينما تركز الولايات المتحدة إستراتيجيتها في الشرق الأوسط على إعادة الاستقرار من خلال توازن القوى، أصرت «إسرائيل» على تركيز القوة وخلق حزام من عدم الاستقرار في جوارها المباشر. وقد انعكس هذا النهج بشكل مماثل في سورية؛ إذ أدى التوسع الإسرائيلي في سورية ما بعد الثورة، وهضبة الجولان، والدروز، وغيرها من المناطق المتنازع عليها إلى خلق خطوط توتر بين سورية و«إسرائيل». من ناحية أخرى، دعمت الولايات المتحدة سورية وتوسيع سلطة حكومة دمشق وحكومة الشرع في ضمان وحدة سورية واستقرارها. في هذا الصدد، يمكن القول إن السعودية والولايات المتحدة متوافقتان

في سورية وتركزان على الاستقرار.[38] على العكس من ذلك، بعد تغيير النظام، لا يوجد انسجام تام بين إسرائيل والولايات المتحدة بشأن سورية. ومع ذلك، يمكن القول إن إسرائيل لم ترد بعد بقوة على نهج الولايات المتحدة الحازم. يمكن أن نفهم من هذا أن السعودية تتبع خطًا متسقًا مع الولايات المتحدة في إستراتيجيتها تجاه سورية، بينما تحاول الإمارات أن تنسجم مع إسرائيل. وقد أدى هذا الاختلاف إلى انقسام بين السعودية والإمارات حول العديد من القضايا في المنطقة. وكما يتضح من مثال اليمن، فإن البلدين الخليجيين، اللذين كانا متفقين، قد خضعا لاختبار وصل إلى حد الاقتراب من حافة الصراع المسلح. وقد يكون للتوتر المتزايد بين الطرفين تأثير أعمق على مواقفهما في سورية. على الرغم من التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل وسورية في باريس (7 يناير 2026) بوساطة أمريكية، فإن هذا الاتفاق جاء بضغط أمريكي بعد رغبة إدارة تل أبيب في زعزعة الاستقرار في سورية، ويمكن القول إنها تسعى على المدى المتوسط والطويل إلى إيجاد سبل لتغيير النظام في سورية، تمامًا كما فعلت في مصر عام 2013. وفي نهاية المطاف، فيما يتعلق بإستراتيجيات سورية، يمكن القول إن السعودية تتبع الولايات المتحدة، بينما تتبع الإمارات إسرائيل.

خاتمة

لطالما كانت السعودية والإمارات طرفين متحالفين في سياق إستراتيجيات الأمن القومي. وقد كان هذا التحالف واضحًا بشكل خاص خلال الربيع العربي، وهي فترة اتسمت بتزايد المخاطر الأمنية الإقليمية. وسط حالة عدم الاستقرار وموجة الثورات في الشرق الأوسط، تماشت الرياض وأبو ظبي وتصرفتا بشكل متوازٍ في كل قضية تقريبًا في المنطقة من أجل ضمان أمن أنظمتهما. وبالطبع، فإن المخاوفَ الأمنية وقدرات القوة لدى البلدين الخليجيين هي العوامل الأساسية التي تستلزم هذا التماشي.

يمكن القول إن هذين الفاعلين، اللذين أظهرا نفس الموقف وتصرفا معًا في كل الأحداث التي شهدتها المنطقة، لا سيما في مصر واليمن وسورية وإيران، يختلفان عن بعضهما البعض ليس فقط من حيث القضايا المحددة، بل أيضًا من حيث الأساليب والأدوات. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن مصالح هذين الفاعلين الوطنية متداخلة إلى حد كبير وأنهما متوافقان، إلا أن هناك فروقات دقيقة بينهما في بعض القضايا والمواقف. ومع ذلك، من الواضح أن السعودية والإمارات، اللتين تدور أهدافهما السياسية إلى حد كبير حول وقف العملية الثورية في المنطقة واستعادة الوضع الراهن الإقليمي، سعيتا بوضوح إلى تحقيق نتائج مشتركة من خلال تنسيق عناصر قوتهما.

في سياق موازنة التهديد الإيراني ومنع موجة الانتفاضات العربية، اتبعت الدولتان الخليجيتان الولايات المتحدة في محاولة مكافحة التهديدات الأمنية التي واجهتها. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن السعودية والإمارات تقربتا من إسرائيل، لا سيما مع توقيع الاتفاق النووي الإيراني (2015) وتغير أولويات الولايات المتحدة في المنطقة. كان هذا التقارب خيارًا تم اتخاذه لموازنة إيران والاستجابة للتوترات في المنطقة. في الواقع، أسفر ذلك عن اتفاقيات أبراهام (2021) وإقامة الإمارات علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل. ومع ذلك، كانت السعودية حذرة في عملية التطبيع هذه واختارت البقاء خارجها.

كما أثر اختلاف الأولويات بين الولايات المتحدة وإسرائيل فيما يتعلق بسياسات غزة والمنطقة على مواقف الأطراف التي كانت تتعاون في المنطقة. وبدأت تظهر خلافات في الرأي بين السعودية والإمارات بشأن غزة وسورية واليمن والعلاقات مع إسرائيل.

أدى هذا الاختلاف إلى توترات في اليمن، حيث دخل الطرفان في مواجهة مباشرة. بعد الإطاحة بنظام الأسد، من الواضح أن الرياض وأبو ظبي اتبعتا نهجين متعارضين تجاه سورية. في حين أن السعودية لا تشكك في الانتماءات الهوياتية للنظام الجديد، فإنها تفضل العمل بالتنسيق مع الولايات المتحدة ومواءمة نهجها تجاه سورية مع تفضيلات الولايات المتحدة. ولن يكون من الخطأ القول أن الإمارات تتبنى نهجًا مشتركًا مع إسرائيل. في حين أن الإمارات غير راضية عن الماضي الأيديولوجي والهوياتي للنظام الجديد، فإنها تشاطر إسرائيل مشاعر مماثلة فيما يتعلق بالمخاوف الأمنية وتبقي على موقف حذر وبعيد تجاه دمشق. وبالتالي، فقد حالف كل من السعودية والإمارات جهات فاعلة مختلفة، وحلت تفضيلات تحالفاتهما الجديدة محل تعاونهما في سورية بنهج تنافسي. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن الاختلاف بين السعودية والإمارات في سورية هو جزء من نطاق أوسع، وهو في الواقع نتيجة لتفضيلات التحالفات الإقليمية. يمكن القول إن سعي الدولتين الخليجيتين لتحقيق أهداف سياسية مع قوى مختلفة من أجل تحقيق مصالحهما الأمنية الوطنية قد أدى إلى اختلافهما في سورية ومناطق أخرى.

الهوامش والمراجع:

1. Liska, George. Nations in Alliance: The Limits of Interdependence. Baltimore, md: Johns Hopkins University Press, 1962; Snyder, Glenn H. Alliance Politics. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997.
2. Morgenthau, H. J. Politics among nations: the struggle for power and peace. (Knopf, 1954)
3. Waltz, K. N. Theory of International Politics. (1st ed. Reading, Mass: Addison- Wesley, 1979)

4. Walt, Stephen M. “Alliance Formation and the Balance of World Power.” International Security 9, no. 4 (1985): 3–43. https://doi.org/10.2307/2538540; Walt, S. M. The Origins of Alliances, (Cornell University Press:1987)
5. Mearsheimer, J. J. The Tragedy of Great Power Politics. (New York: W.W. Norton & Company, 2001)
6. Schweller, Randall L. “Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In.” International Security 19, no. 1 (1994): 72–107. https://doi.org/10.2307/2539149.; Schweller, Randall L. Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest (New York: Columbia University Press, 1998)
7. Walt, Stephen M. 1997. “Why Alliances Endure or Collapse.” Survival 39 (1), 1997: 156–79. doi:10.1080/00396339708442901.
8. Thorhallsson, Baldur & Steinsson, Sverrir. “A theory of shelter : Small-state behaviour in international relations.” In Agency, Security and Governance of Small States: A Global Perspective. Taylor and Francis/ Balkema, 2023. pp. 29-48; Wivel A, Ingebritsen C. “Why shelter theory matters: Ramifications for international relations and small state studies”. In Thorhallsson B, editor, Small States and Shelter Theory: Iceland’s External Affairs. Routledge. 2019. p. 205-213. (New International Relations). doi: 10.4324/9780429463167; Bailes, Alyson J. K., Bradley A. Thayer, and Baldur Thorhallsson. 2016. “Alliance Theory and Alliance ‘Shelter’: The Complexities of Small State Alliance Behaviour.” Third World Thematics: A TWQ Journal 1 (1): 9–26. doi:10.1080/23802014.2016.1189806; Wivel, A. “The grand strategies of small states.” In T. Balzacq & R. R. Krebs (Eds.), The Oxford Handbook of Grand Strategy. 2021, (pp. 489–505); Pedersen, Rasmus. «Small states shelter diplomacy: Balancing costs of entrapment and abandonment in the alliance dilemma.» Cooperation and Conflict 58, no. 4 (2023): 441-459.
9. Nadwa Al-Dawsari, “From coalition to confrontation: Saudi-UAE rivalry in Yemen and its regional implications”, Middle East Institute, 5 January 2026.
10. Abdullah Erboğa, “Suudi Arabistan’ın Suriye Stratejisi”, Küresel ve Bölgesel Aktörlerin Suriye Stratejileri, (Ed.) H. B. Yalçın & B. Duran, 3. Baskı, (SETA Yayınları, İstanbul: Mayıs 2018), s. 235-248.
11. Saudi foreign minister meets Syria’s Assad in Damascus, Aljazeera, 18 April 2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/4/18/saudi-foreign-minister-meets-syrias-assad-in-damascus adresinden alındı.
12. “Saudi Arabia reopens embassy in Syria, completing reconciliation with Assad regime”, The Middle East Monitor, 10 September 2024. https://www.middleeastmonitor.com/20240910-saudi-arabia-reopens-embassy-in-syria-completing-reconciliation-with-assad-regime/ adresinden alındı.
13. “Suriye'nin Arap Birliği'ne yeniden katılmasına hangi ülke nasıl tepki verdi?”, GZT, 8 Mayıs 2023, https://www.gzt.com/mecra/suriyenin-arap-birligine-yeniden-katilmasina-hangi-ulke-nasil-tepki-verdi-3746197 adresinden alındı.

14. Şener Aktürk, “Dönüm Noktası: Arap Baharı, Türkiye ve Suriye Devriminin Zaferi”, Focus+, 17 Aralık 2024, https://www.fokusplus.com/yazarlar/sener-akturk/donum-noktasi-arap-bahari-turkiye-ve-suriye-devriminin-zaferi adresinden alındı.
15. “Birleşik Arap Emirlikleri, Şam Büyükelçiliği›ni 7 yıl sonra yeniden açtı”, BBC Türkçe, 27 Aralık 2018. https://www.bbc.com/turkce/haberler-dunya-46689334 adresinden alındı.
16. Andreas Krieg, “Why the UAE is playing long game on Syria”, Middle East Eye, 12 January 2023, https://www.middleeasteye.net/opinion/uae-syria-long-game-play-why adresinden alındı.
17. “Birleşik Arap Emirlikleri›nden Suriye'ye yıllar sonra ilk üst düzey ziyaret”, Euronews, 09 Kasım 2021, https://tr.euronews.com/2021/11/09/birlesik-arap-emirlikleri-nden-suriye-ye-y-llar-sonra-ilk-ust-duzey-ziyaret adresinden alındı.
18. “Suriye Devlet Başkanı Esad’dan BAE’ye resmi ziyaret”, BBC, 19 Mart 2023, https://www.bbc.com/turkce/articles/ce7453p9wjpo adresinden alındı.
19. Natalie Triche and Amr Hamzawy, The Gulf Shifts Policies in Response to the “New” Syria. Carnegie Endowment for International Peace, 31 January 2025. https://carnegieendowment.org/research/2025/01/the-gulf-shifts-policies-in-response-to-the-new-syria?lang=en adresinden alındı.
20. Joze Pelayo, “What role will the Gulf states play in shaping the new Syria?”, Atlantic Council, 24 December 2024. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/what-role-will-gulf-states-play-in-shaping-the-new-syria/ adresinden alındı.
21. “Syria’s Post-Conflict Reconstruction Costs Estimated at $216 billion”, The World Bank, 21 October 2025. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/10/21/syria-s-post-conflict-reconstruction-costs-estimated-at-216-billion adresinden alındı.
22. Taha Eğri ve Harun Türker Kara, Suriye’de Yeniden Yapılanma: Geçiş Sürecinin Ekonomi Politiği, SETA Analiz, Aralık 2025, Sayı: 454.
23. Mucahithan Avcioğlu, 1 year after revolution, Syria turns to investment – not aid – for reconstruction, Anadolu Agency, 05 December 2025. https://www.aa.com.tr/en/middle-east/1-year-after-revolution-syria-turns-to-investment-not-aid-for-reconstruction/3763243 adresinden alındı.
24. “Syria’s Arrears to the World Bank Group Cleared”, The World Bank, 16 May 2025. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/05/16/syria-s-arrears-to-the-world-bank-group-cleared adresinden alındı.
25. “Syria and Saudi Arabia sign oil and gas agreements”, TRT WORLD, 9 December 2025. https://www.trtworld.com/article/0e975e8016c7 adresinden alındı.
26. F. Gregory Gause III. The Gulf states in a fluid post-war Middle East. Middle East Institute, 6 August 2025. https://mei.edu/publication/gulf-states-fluid-post-war-middle-east/ adresinden alındı.

27. John Calabrese, Recasting Syria After Assad: Saudi Arabia's Bid to Shape a Gulf-Led Regional Order, Arab Gulf States Institute, 19 December 2025. https://agsi.org/analysis/recasting-syria-after-assad-saudi-arabias-bid-to-shape-a-gulf-led-regional-order/ adresinden alındı.

28. Muhammad Akram Zaheer, Saudi-UAE policy in a post-Assad Syria, Pakistan Today, 2 February 2025. https://www.pakistantoday.com.pk/2025/02/02/saudi-uae-policy-in-a-post-assad-syria/ adresinden alındı.

29. "Senior UAE official stresses concerns over Syrian rebels' Islamist ties, slams Israeli strikes", The Times of Israel", 14 December 2024. https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/senior-uae-official-stresses-concerns-over-syrian-rebels-islamist-ties-slams-israeli-strikes/ adresinden alındı.

30. Mina Al-Oraibi, "UAE's Gargash says crisis in Syria is a clear sign of political Failure", The National, 8 December, 2024. https://www.thenationalnews.com/news/uae/2024/12/08/uaes-gargash-says-crisis-in-syria-is-a-clear-sign-of-political-failure/ adresinden alındı.

31. Giorgio Cafiero, "How Gulf support could shape post-Assad Syria", The New Arab, 22 April 2025. https://www.newarab.com/analysis/how-gulf-support-could-shape-post-assad-syria adresinden alındı.

32. "DP World begins operations at Syria's Tartus port", The National, 12 November 2025. https://www.thenationalnews.com/business/2025/11/12/dp-world-begins-operations-at-syrias-tartus-port-2/ adresinden alındı.

33. "UAE mediating secret talks between Israel and Syria, sources say", The Jerusalem Post, 7 May 2025. https://www.jpost.com/breaking-news/article-853018 adresinden alındı.

34. Kristian Coates Ulrichsen, The Gulf States in a New Syria, Arab Gulf States Institute, 31 January 2025. https://agsi.org/analysis/the-gulf-states-in-a-new-syria/ adresinden alındı.

35. Benoit Faucon and Summer Said, "Arab States Race Turkey for Influence in New Syria", Wall Street Journal, Jan.10, 2025.

36. John Calabrese, "Post-Oct. 7 divergent paths: Israel's military maximalism and Saudi Arabia's strategic de-escalation, Middle East Institute, 7 August 2025. https://mei.edu/publication/post-oct-7-divergent-paths-israels-military-maximalism-and-saudi-arabias-strategic-de/ adresinden alındı.

37. Daniel C. Kurtzer and Aaron David Miller, U.S.-Israeli Relations Are Undergoing a Profound Shift, Carnegie Endowment for International Peace, 13 November 2025. https://carnegieendowment.org/emissary/2025/11/us-israel-relations-trump-netanyahu-gaza-ceasefire-shift?lang=en adresinden alındı.

38. F. Gregory Gause III. "Trump-MBS summit: Good feelings, real commitments, and unresolved questions. Middle East Institute, 21 November 2025. https://mei.edu/publication/trump-mbs-summit-good-feelings-real-commitments-and-unresolved-questions/ adresinden alındı.